72/2015

72/2015

مشروع قانون

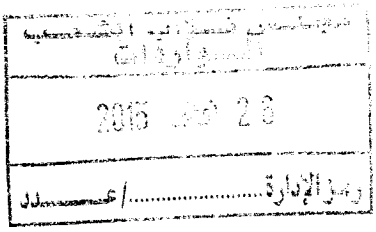

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس في 16 سبتمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني.

فصل وحيـد

تمّت الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 16 سبتمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بإقراض البلاد التونسية أربعة وعشرون مليـــون أورو (24.000.000) لتمويل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني.

72/2015

شرح الأسباب
مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني "PAFIP"

تمّ التوقيع بتونس بتاريخ 16 سبتمبر 2015 على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ أربعة وعشرون مليون أورو (24.000.000) أي ما يعادل حوالي 52.8 مليون دينارا لتمويل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني "PAFIP" لفائدة وزارة التكوين المهني والتشغيل.

1- أهداف البرنامج:

يندرج برنامج دعم التكوين والإدماج المهني في إطار تنفيذ الخطة الوطنية لإصلاح منظومة التكوين المهني، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- دعم انفتاح مراكز التكوين المهني على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وفقا لمقاربة جديدة ترتكز على "أحواض التشغيل" (Bassins d'emploi) بما يضمن التكامل بين مصالح التكوين المهني ومصالح التشغيل ويساهم في توفير الكفاءات اللاّزمة لدعم الاستثمار والتشغيل بالحوض المعني. ويهم هذا البرنامج 17 مركزا للتكوين(Locomotives Centres) و15 اختصاصا في 04 أحواض تشغيل وذلك في إطار مقاربة شاملة تهم الجانبين المادي واللامادي.
- تنفيذ برنامج متكامل يعتمد على المعايير المتعارف عليها دوليا لتكوين المكونين في إطار تمشي استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار حركية التشغيل والحاجيات من الكفاءات في كل حوض تشغيل.
- دعم قدرات الهياكل المركزية بوزارة التكوين المهني والتشغيل ومعاضدة مجهوداتها لإنجاز ومتابعة عملية الإصلاح بهدف تحسين حوكمة منظومة التكوين المهني على المستويين الوطني والجهوي.
- دعم قدارت الهياكل المهنية والشركاء الاجتماعيين على المستويين الوطني والجهوي في مجال الشراكة داخل منظومة التكوين المهني، وهو ما ينسجم مع التمشّي المعتمد في مجال تشريك الأطراف الفاعلة في إطار العقد الاجتماعي.

72/2015

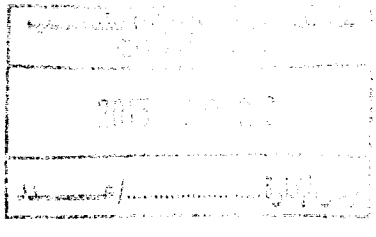

2- تمويل البرنامج:

- **الكلفة الجملية للبرنامج** : 27.7 مليون أورو أي ما يعادل 60.9 مليون دينارا يمول إلى جانب قرض الوكالة الفرنسية للتنمية عن طريق هبة الوكالة بقيمة 700 ألف أورو (1.54 م.د) وهبة المفوضية الأوروبية بقيمة 3 مليون أورو(6.6 م.د) في إطار آلية الجوار للاستثمار "FIV"

- **فترة الإنجاز** : من تاريخ الامضاء إلى غاية 30 مارس 2022 (آخر أجل لاستهلاك كافة الاعتمادات المرصودة للبرنامج).
- **قيمة القرض الفرنسي** : 24 مليون أورو (52.8 م.د)، يتمّ صرفه على 3 أقساط (بـ3 و12 و9 مليون أورو) مع تحديد آخر أجل للسحب بتاريخ 30 جوان 2021.

3- شروط القرض

- **نسبة الفائدة** : ثابتة عند صرف كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحددة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ(2.10%) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ امضاء اتفاقية القرض. علما ان نسبة المؤشر بتاريخ 15 سبتمبر 2015 هي 0.97 %.
- **فترة السداد:** 20 سنة منها 7 سنوات إمهال.
- **عمولة التعهد:** 0.5 % سنويا يتم احتسابها على المبلغ غير المسحوب بالاعتماد على جدول سحوبات متفق عليه بين الطرفين ومضمّن بنص اتفاقية القرض.
- **عمولة الالغاء:** 2.5 % تحتسب على المبلغ الملغى من القرض في صورة تساويه أو تجاوزه لنسبة 15 %من المبلغ الجملي لقيمة القرض (اي 3.6 مليون أورو).
- **نظام السداد:** سداسي أي مرتين في السنة.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.